وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Mohamed Boudiaf University of Msila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

قسم العلوم الاقتصادية

Department of Economic

موضوع تقرير التربص تحت عنوان

دراسة قياسة للإنتاجية على المستوى الكلي حالة الجزائر 2000-2020

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

في علوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد كمي

من إعداد الطلبة :

-أحلام بوعافية

-فيصل باي

-وليد بن زيان

-عمار بن جودي

تحت إشراف :

-الدكتور بن لخضر السعيد

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والحمد والثناء لله تعالى على ما وهبنا من النعم .. فقد أحيانا من عدم.. وهدانا من ضلالة.. وعلمنا من جهالة .. وعافانا وآوانا وكسانا ..فلله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثم الشكر الوافر الجزيل للمشرف على هذا العمل والدراسة **الأستاذ الدكتور بن لخضر السعيد**

الذي سندنا ودعمنا في جميع خطوات الدراسة من معلومات وتوجيهات . فجازاه الله خير الجزاء والثناء وأدام عليه الفضل العظيم .

كما نشكر كل من ساهم من قريب او بعيد في هذا العمل ونذكر منها رئيس قسم الاقتصاد **الدكتور زيتوني كمال** والذي لا ننسى دعمه ووقفاته، أدام الله عليه الفضل وأجزل له الأجر.

وكل الشكر وتقدير والثناء الحسن لجميع أساتذة ودكاترة قسم العلوم الاقتصادية للجامعة المسيلة

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا في مسيرتنا وأوصلنا لهذه الرحلة

وسهل علينا في إتمام تقريرنا ثمرة جهدنا وتعبنا لكل هذه السنين

نهديها إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما وأدمهما

نور طريقنا

إلى كل العائلة التي مدة يدى العون وساندة من إخوة وأخوات

إلى كل قسم الإقتصاد من قريب أو بعيد ودفعة 2023

إلى كل من كان لهم أثرطيب في حياتنا

ومن أحبهم فؤاد القلب

ملخص:

يهدف هذا البحث إلي دراسة وتحليل العلاقة بين الإنتاجية الكلية وقياسها على المستوى الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 من خلال ماهية الإنتاجية على المستوى الكلي والعوامل المؤثرة عليها وكذا العلاقة بين الإنتاجية الكلية وكيفية قياسها، اضافة الى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

وتوصلنا إلى أن الانتاجية مؤشر قوي للنماذج الاقتصادية والصناعية ومجالات العمل المختلفة من أجل القيام بعمليات صحيحة كما أن لهذا المصطلح علاقة كبيرة في العديد من الأمور الأخرى التي بعضها قد لا يخطر على ذهن الكثيرين.

الكلمات المفتاحية: الإنتاجية،الصناعة التحولية،المدخلات، المخرجات.

summary:

This research aims to study and analyze the relationship between total productivity and its measurement at the macro level in Algeria during the period 2000-2020 through what productivity is at the aggregate level and the factors affecting it, as well as the relationship between total productivity and how to measure it, in addition to the development of economic growth in Algeria during the period 2000- 2020.

And we came to the conclusion that productivity is a strong indicator of economic and industrial models and different fields of work in order to carry out correct operations, and this term has a great relationship in many other matters, some of which may not come to the mind of many.

key words: Productivity, transformational industry, inputs, outputs.

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	I-II
قائمة الجداول والأشكال	III-IV
مقدمة	أ-ج
الفصل الاول: مفاهيم أساسية للانتاجية	4
تمهيد	5
المبحث الأول :ماهية الإنتاجية على المستوى الكلى	6
المطلب الأول : تعريف الإنتاجية على المستوي الكلي	6
أولا :مفهوم الإنتاجية	6
ثانيا :أنواع الإنتاجية	7
ثالثا :مكونات الإنتاجية	7
رابعا :العوامل المؤثرة علي الإنتاجية	7
المطلب الثاني :محددات الانتاجية على المستوي الكلي	8
المطلب الثالث :تحسين الإنتاجية على المستوى الكلي	9
أولا :مقومات تحسين الإنتاجية	9
ثانيا :أساليب وطرق تحسين الإنتاجية	11
المبحث الثاني:قياس الإنتاجية	15
المطلب الأول :أهمية قياس الإنتاجية ومتطلباتها	15
أولا:قياس الكلي	15
ثانيا:قياس الجزئي	16
المطلب الثاني :أساليب قياس الإنتاجية على المستوى الكلي	16
أولا :قياس الإنتاجية على المستوى الكلي	16
ثانيا :طرق قياس الإنتاجية على المستوى الجزئي	16
المطلب الثالث:مشكلات قياس الإنتاجية	17
أولا:مشاكل قياس الإنتاج	17
ثانيا:مشكلات قياس المستخدم او عناصر الإنتاج	18
ثالثا:مشكلات توافر البيانات	18
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني :دراسة قياسية للإنتاجية على المستوى الكلى	21
تمهيد	22
المبحث الأول :تطور معدلات نمو الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	23
المبحث الثاني:معدل القيمة المضافة لصناعة التحويلية ونسبة الصناعات التحويلية لاجمالي الناتج المحلي في الجزائر 2000-2020	24
المبحث الثالث:نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي	26
المبحث الرابع :تحليل قياس النتائج	27
خلاصة الفصل	28
خاتمة	29
قائمة المراجع	31
الملاحق	33

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**تطور معدلات نمو الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**	23
02	**معدل القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبة الصناعات التحويلية لإجمالي الناتج المحلى الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000-2020**	25
03	**نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي لسنوات من المدة 2000-2020**	27

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**: منحنى معدل نمو الصناعة التحويلية خلال الفترة 2000-2020**	24
02	**مخطط بياني يوضح معدل نمو القوى العاملة والصناعة التحويلية**	26
03	**مخطط بياني يوضح نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي لسنوات من المدة 2000-2020**	27

مقدمة

تمهيد :

من المعروف لدى الدول المتقدمة ان قوتها ترتبط بقوة اقتصادها. واقتصادها مرتبط بدخل الوطني وتأتي زيادة دخل الوطني من عاملين أساسيين الاستثمار في التكنولوجيا وانتاجية العمل أي ان الإنتاجية هي مصدر الأساسي للنمو الاقتصادي لدي أي دولة عند نمو الإنتاجية وزيادتها ينخفض سعر السلع ومنه يحصل الفرد على سلع أكثر بنفس النقود والإنتاجية تعد هي مقياس للمخرجات الناتجة عن كمية محددة من المدخلات.

برغم من وجود عدة مؤشرات وقياسات للاقتصاد الوطني الا ان الإنتاجية هي مؤشر أفضل والإنتاجية بدورها تخضع لعدة محددات على المستوى الكلى والجزئي وبالتالي كان من ضروري علينا محاولة قياس الإنتاجية التي تعتبر كمؤشر مهم في اقتصاد الكلي وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل

إشكالية البحث:

ما هو مفهوم قياس الإنتاجية على المستوى الكلي؟ وكيف يتم قياسها في الجزائر للفترة من 2000-2022؟

-يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

-ماهية الإنتاجية؟

-كيف يمكن قياس الإنتاجية على المستوى الكلى؟

-هل الإنتاجية تأثير إيجابي على المستوى الكلى؟

للإجابة على السؤال الرئيسي والاسئلة الفرعية السابقة نطرح الفرضيات التالية :

-تعرف الإنتاجية على انها هي مقياس للطريقة التي تستخدمها المنشآت، كي تحول المدخلات مثل المواد الخام، والماكينات إلى خدمات، وهو ما يُشار إليه في الغالب بنسبة المدخلات إلى المخرجات

-يمكن قياس الإنتاجية على المستوي الكلي من خلال مدخلات ومخرجات الدولة

-للإنتاجية تأثير قوى والايجابي علو المستوي الكلي من ناحية نتائج قياس الاقتصاد الوطن

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تركيز الإهتمام على مفهوم الإنتاجية على المستوي الكلي وتعرف على طرق قياسها وكذللك تعرف على أهم المداخل التي يمكن تحسين إنتاجية من خلالها

أهداف البحث :

-إبراز مفهوم الإنتاجية على المستوى الكلي .

-تحليل وقياس إنتاجية الدولة والتعرف على الأسباب مؤثر فيها

المنهج المستخدم في الدراسة :

إن المنهج المتبع في هذا البحث قائم على منهج الوصفي التحليلي الإستقرائي

حدود الدراسة :

المكانية: الجزائر

الزمانية :الفترة الممتدة من 2000-2020

صعوبات البحث:

أما عن الصعوبات فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال انجاز هذا البحث، ولعل أهمها يتمثل في :

-الإرتباط بالدراسة وضيق الوقت

-صعوبة الالتقاء بين الأعضاء

-قلة المراجع والبيانات والإحصاء

الدراسات السابقة:

01 دراسة (عبد الغفور غطاس)بعنوان اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وأهميته في التنمية الاقتصادية للمدة 2000-2020 مقال منشور بمجلة أبحاث ودراسات التنمية المجلد 09 العدد 01 بتاريخ جوان 2022

سعت الدراسة إلى تحليل اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية وأهميته وتحليل تنافسية القطاع

وقد أشارت النتائج ان بالرغم من الاستراتيجية الجديدة المنتهجة الا انه لم يحقق القيمة المضافة في الاقتصاد لعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة فضلا عن عدم توفر الظروف المؤسساتية الملائمة لعمل نهضة صناعية في الاقتصاد

02 دراسة (ناصر لبنى)بعنوان القطاع الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال وسبل تطويره :دراسة تحليلية مقال منشور بمجلة أبحاث ودراسات التنمية المجلد 06 العدد 01 بتاريخ 2019

سعت الدراسة إلى بيان أهمية القطاع الصناعي في الجزائر بعد الاستقلال

وقد أشارت النتائج أن المراحل التي مر بها القطاع الصناعي تقف على إستراتيجيات صناعية متتالية ولكنها غير متوازنة ومتكاملة في غياب تواجد مؤسسات فاعلة في تخطيط تنفيذ هذه الإستراتيجيات الصناعية ومراقبتها

هيكل البحث :

من أجل الألمام الجيد بمختلف جوانب الدراسة والوصول ألى نتائج وأهداف الدراسة؛قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى أساسيات الإنتاجية من مفهوم وعوامل وأنواع ومكوناتها وكذلك طرق قياسها ومحدداتها

أما الفصل الثاني الذي يعدى الجانب الرئيسي والتحليلي فقط تطرقنا إلى دراسة مشاكل الصناعة التحويلية من خلال تحليل معدلات نموها والقيمة المضافو وكذلك نصيب العامل منها

وأخير خاتمة التي برزنا فيها أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إضافة إلى أفاق البحث وبعض التوصيات

الفصل الأول :

مفاهيم أساسية حول الإنتاجية

تمهيد :

تعتبر الإنتاجية من المواضيع التي تلقى اهتماما متزايدا في كافة الجوانب الاقتصادية في العالم، لتأثيرها على الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي سواء بالنسبة للمؤسسة أو للمستهلك أو للاقتصاد الوطني ككل، حيث تعتبر الإنتاجية أحد مفاتيح الهامة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والارتقاء بالقدرة التنافسية للسلع والخدمات.

ظل مفهوم الإنتاجية لفترة طويلة من الزمن يشوبه الكثير من الغموض وعدم الوضوح ولا زال حتى وقتنا الحاضر يعوزه الدقة والشمول وذلك لتعدد مفاهيمه واختلاف البعض في استعمالهم لهذا المصطلح وعلاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية، كما تعتبر الإنتاجية مؤشر للربحية والكفاءة وفعالية الأداء.
انطلاقا من الآثار الهامة التي تحدثها الإنتاجية على المؤسسة الاقتصادية وكذا على الاقتصاد الوطني فإن تدارس الموضوع يقع في منزلة عالية من الاهتمامات، ومن أجل ذلك سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى مفهوم الإنتاجية ومحدداتها وطرق قياسها وكذلك مشكلات قياسها وأهمية وسبل تحسين مستواها بالإضافة إلى مشكلات قياسها وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث

- المبحث الأول: ماهية الإنتاجية على المستوى الكلي
- المبحث الثاني: قياس الإنتاجية
- المبحث الثالث: مشكلات قياس الإنتاجية

المبحث الأول :ماهية الإنتاجية على المستوى الكلى:

بالرغم من أهمية موضوع الإنتاجية إلا أن وضع تعريف لها مازال صعب إذ تعددت مفاهيمها وتعاريفها التي انطوت على أكثر من معنى وراجع ذلك للقصد ومفهوم فعند البعض هي نسبة المدخلات والمخرجات

المطلب الأول: تعريف الإنتاجية على المستوى الكلى

وفما يلي نحاول ضبط مفهوم وتعريف الإنتاجية بدقة ومفهوم إنتاجية الاقتصاد الوطني وكذلك أنواع الإنتاجية ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها

أولا :ماهية الإنتاجية

يمكن إعطاء تعريف للإنتاجية بصفة عامة وكذ مفهوم الإنتاجية من الناحية الاقتصادية كما يلي :

1تعريف الإنتاجية :

إن مفهوم الإنتاجية مفهوم شائع لدى الاقتصادين والباحثين لا سيما مع تقدم الزمن وقد اختلف في ضبط تعريفه ومن هذه التعريفات نذكر ما يلي :

- يعرفهاإبراهيم عبد الحكيم بأنها "مقياس للتشغيل الاقتصادي للطاقات المتاحة "[1]

- بالنسبة لنجم عبود نجم، يقصد بالإنتاجية: " الاستخدام الكفؤ للموارد المستخدمة أو استبدال هذه الموارد المستخدمة بأخرى (آلات أخرى أو عمال أكثر تأهيلا، لتحسين الإنتاجية)"[2]

- ويعرفه فايز الزعبي الإنتاجية: " هي كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من العناصر في وحدة زمنية معينة وتعني النسبة الحسابية بين مخرجات المصادر المعدة للإنتاج وبين مدخلاتها"[3]

- كما يعرف صلاح الشنواني: " الإنتاجية أنها النسبة بين الكمية المنتجة من سلعة والعمل المستخدم في إنتاج هذه الكمية"[4]. أي أن الإنتاجية تمثل مقياس للاستخدام الفعال للموارد المتاحة للمؤسسة

ومن التعريفات السابقة نستطيع أن نقول ونضبط ان تعريف الإنتاجية أنها الإستخدام الجيد والمدروس للموارد المتاحة ونسبة المدخلات والمخرجات.

2 تعريف إنتاجية الاقتصاد الوطني :

- يعرف الأستاذ جين داير " D'Ayre Jean" إنتاجية الاقتصاد الوطني بانها " العلاقة بين الإنتاج النهائي للاقتصاد والعمل المبذول"، أما بالنسبة إلى الأستاذ الفريد سوفي " Sauvy Alfred" فانه أعطى تعريفا آخر حيث يعبر عنها بيانيا كما يلي " الإنتاجية هي تلك المساحة المحصورة تحت المنحنى في الرسم البياني الذي يكون فيه المحور العمودي يمثل الإنتاج الوطني و المحور الأفقي يمثل اليد العاملة ، حيث أن

---

[1]إبراهيم عبد الحكيم ، "الكفاية الإنتاجية في الصناعة العربية" ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، العدد التاسع ، 1990 ، ص 22.

[2]نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، ط 1 ؛مؤسسة الورق للنشر، عمان : الأردن، 2005، ص 384.

[3]فايز الزعبي، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة الحديثة، ط 1 ؛دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ؛الأردن، 1997، ص 227.

[4]صلاح الشنواني، التطور التكنولوجي للمنشأة الصناعية، شركة جلال للطباعة، العامرية، الإسكندرية، ؛مصر ؛ص352

الخط الرابط ما بين نقطة التقاء المحورين و منحنى الإنتاج يعبر عن عدد معين من العاملين ، و المساحة المتكونة ما بين هذا الخط و المحور الأفقي تمثل إنتاجية الاقتصاد الوطني"[5]

ثانيا :أنواع الإنتاجية:

توجد ثلاثة أنواع للإنتاجية هي كما يلي: [6]

1. الإنتاجية الكلية: هي العلاقة بين الناتج النهائي ككل وبين عناصر الإنتاج الداخلة في تكوين هذا الناتج.

2.الإنتاجية الجزئية: هي العلاقة بين المخرجات وعنصر واحد من عناصر الإنتاج

3.الإنتاجية الحدية: تعبر عن العلاقة النسبية بين مقدار التغير في المخرجات ومقدار التغير في المدخلات

ثالثا :مكونات الإنتاجية:

نستطيع التعرف على مكونات الإنتاجية إذا تتبعنا النظريات والمدارس الفكرية للإدارة المبادئ

والأسس التي وضعتها، حيث يوجد عنصرين أساسيين للإنتاجية هما :

1. الأداء: يقصد بالأداء مجموعة من العناصر المتداخلة هي: [7]

- العمل الذي يؤديه الفرد ومدى تفهمه لدوره واختصاصاته.

- الانجازات التي يحققها ومدى تطابق الإنتاج مع المعايير الموضوعة (الكمية، النوعية، المدة الزمنية)، إلى جانب الجودة، توفير الوقت وضغط التكاليف.

- طرق التحسين والتطوير التي يمكن للعامل أن يسلكها في عمله ليزيد من كفاءة الأداء.

2 .التكنولوجيا : للتكنولوجيا شقين رئيسين مادي ومعنوي، حيث يمكن أن نميز بين مرحلتين من مر أحل التطور التكنولوجي هما :

إدخال الآلات لمساعدة الإنسان، تحقيق مزايا زيادة الإنتاج، خفض التكاليف، تحسين الخدمات وجودة وجودة المنتج كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية فهي إدخال الآلية أو الأوتوماتيكية أي إدخال النظام الآلي الذي تلعب فيه الآلات الدور الرئيسي.

رابعا :العوامل المؤثرة على الإنتاجية:

يمكن ذكر العوامل التالية على سبيل المثال لا الحصر كما يلي :[8]

1- العوامل القانونية والإجراءات التشريعية والضريبية: تتمثل في قوانين تنظيم

المنافسة والاحتكار الحد الأدنى للأجور، التشريعات الضريبية والإجراءات الجمركية.

---

[5]خالص صافي صالح ، "الإنتاجية و تأثيراتها على الربحية في المؤسسة الصناعية" – مع تطبيق لاختيار النتائج في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية في 17 العراق مند تأسيسها لغاية 1980 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 10.

[6]عبد الغفور حسن كنعان المعماري ،" اقتصاديات الإنتاج الصناعي "، دار وائل للنشر ، الطبعة 1 ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص26

[7]عادل رمضان الزيادي ، بحث مقدم في إدارة الموارد البشرية ، قسم إدارة الأعمال ، جامعة عين الشمس ، مصر ، 2005 ، ص 04.

[8]زدون جمال.الانتاجية الكلية ومحدداتها على المستوى الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980 – 2013 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات ابطاء موزعةARDL .مجلة الإبتكار والتسويق.العدد الرابع ص 79 78

2- العوامل السياسية: تتمثل العوامل السياسية في القرارات والإجراءات والقوانين والتعليمات التي يمارسها ذلك المجتمع

3- العوامل الاقتصادية: تتمثل في النظام الاقتصادي المتبع في البلد، ووفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، الطلب على المنتجات وعوائد التشغيل.

4- العوامل الاجتماعية: تتمثل في البنية الاجتماعية والتركيب السكاني للمجتمع كالجنس والأعمار، المستوى التعليمي والمهارة بالإضافة إلى القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع

5- العوامل التكنولوجية: تتمثل في البحث والتطوير ومتغيرات الابتكار والإبداع.

6- العوامل الإدارية والتنظيمية : تتمثل في التخطيط، الرقابة، التنظيم، التحفيز ومستوى البناء التركيبي للهياكل التنظيمية، وسبل اتخاذ القرار الأمثل.

7- العوامل الطبيعية: تتعلق بأحد العناصر الأساسية في زيادة الإنتاج كالأرض، الطقس ومدى توفر المواد الأولية.

8-العوامل الإنسانية: متمثلة في المعرفة والتعليم والخبرة والتدريب.

المطلب الثاني :محددات الإنتاجية على المستوى الكلى:

للوصول إلى الإنتاجية مثلا يجب تتبع محددات خاصة بها كما يلي :

1- الانفتاح التجاري : يقصد بالانفتاح التجاري درجة انفتاح الاقتصاد مع العالم الخارجي، ومدى ارتباطه به، وحسب الدراسات التي تناولت تحليل اثر الانفتاح التجاري على إنتاجية العوامل الكلية، فانه التأثير كان إيجابيا، ودلك لان الانفتاح على العالم الخارجي يسهل من تدفق المعلومات والخبرات والاكتشافات التكنولوجية التي تعمل على رفع كفاءة العنصر البشري ورأس المال المادي وبالتالي تحسين إنتاجية هده العناصر[1] ، ويقاس مؤشر الانفتاح التجاري عادة بنسبة التجارة الخارجية (الواردات + الصادرات) من إجمالي الناتج المحلي.

2- الاستثمار الأجنبي : يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام حسب صندوق النقد الدولي بأنه " امتلاك غير المقيم، وحسب الدراسات التطبيقية والنظرية الاقتصادية فانه يتوقع أن يكون له تأثيرا إيجابيا على الإنتاجية الكلية لأنه يساعد على توفير فر ص عمل، كما يساهم في تأهيل وتدريب العمالة الوطنية وبالتالي زيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي، كذلك تساهم في توفير التكنولوجيا الحديثة التي ترجع بالإيجاب في رفع معدلات الإنتاجية، ويتم استخدام نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشر ة للناتج المحلي الإجمالي كمقياس لهدا المتغير[2]

3- الأجور : يصاحب زيادة الإنتاجية زيادة أجور العاملين، لكن يجب أن لا تزيد أجور العاملين دون زيادة حقيقية في الإنتاجية، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي زيادة التضخم ، وتتحدد مكافأة العمل (خدمات التأمين الصحي، المعاشات والاشتراك في التأمينات الاجتماعية بجانب الأجور النقدية)على المدى الطويل حسب قيمة ناتج العمل، وهكذا تميل التغيرات في مكافآت العمل الحقيقية إلى مسايرة التغيرات في الإنتاجية ، وحسب الدراسات التطبيقية والنظرية الاقتصادية الخاصة بالأجور فإنها يتوقع أن يكون لها تأثيرا إيجابيا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

4- التضخم : يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ماحيث يؤدي الى انخفاض الصادرات وزيادة 26 الواردات هدا من جهة، ومن جهة أخرى يعمل التضخم على إضعاف

الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار الأمر الذي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي ويعتبر كثير من الاقتصاديين أنّ نقص النمو في الإنتاجية يساهم في زيادة التضخم حيث أنّ الزيادةالكبيرة في أسعار السلع والخدمات ، يعني نقل الزيادة في تكلفة المدخلات إلى المستهلك

5- التسهيلات الائتمانية المباشرة: هي الائتمان الممنوح من المصارف لمختلف القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية، كما تشمل عدة أنواع مثل القروض ، التمويل التأجيري، السحوبات المصرفية والكمبيالات المخصومة، هذا بالنسبة للبنوك التجارية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فتشمل المرابحة، المشاركة، المضاربة، التمويل التأجيري، وتعتبر هذه التسهيلات في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادي لتأثيرها على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي يكون توفير الائتمان ضمن أولويات الجهاز المصرفي باعتباره الركيزةالأساسية لأي تطور اقتصادي كما أن هناك العديد من الدراسات استخدمت الائتمان المصرفي ليعبر عن عرض النقد ويقاس هذاالمتغير من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة للناتج المحلي الإجمالي.

6- سعر الصرف : يقصد بسعر الصرف أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية فانخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ينتج عنه أثر إيجابي على الصادرات وسلبي على الواردات كما يؤدي انخفاض سعر الصرف الأجنب لانخفاض الأسعار نتيجة لانخفاض أسعار الواردات وحسب الدراسات التطبيقية والنظرية الاقتصادية الخاصة بسعر الصرف فإنه يتوقع أن تكون العلاقة عكسية بينه و بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نظرا للتأثير الإيجابي لانخفاض سعر الصرف على إنتاجية الصناعات التصديرية

المطلب الثالث :تحسين الإنتاجية على المستوى الكلى

إن تحسين الإنتاجية يعد امر ضروري لتحقيق اهداف الاقتصادية واهمية كبيرة لمعادلات التضخم والبطالة والتوظيف علي المستوى الوطني

أولا :مقومات تحسين الإنتاجية

لتحسن الإنتاجية يجب الاهتمام بجانب المقومات وشروط تحسينها ومنها

1. دور الحكومة في توفير مقومات تحسين الإنتاجية:يمكن تلخيص دور الحكومة في توفير مقومات تحسين الإنتاجية في مجالين هما:

1.1 توفير المناخ العلمي المناسب:إن تحسين الإنتاجية يقوم أساسا على منطلقات علمية متعددة الجوانب والاختصاصات، تستند إلى دراسات نظرية وعلمية هادفة، إن هذا المنطلق يفرض على الحكومة العناية بناحيتين:

تهيئة المستوى العلمي المطلوب وتوسيع كوادره من خلال تطوير برامج الجامعات والدراسات العليا وبوجه خاص في حقلي العلوم الإدارية والاقتصادية وما يتعلق بهما.

إنشاء معاهد متخصصة بفنون الإدارة وهندسة الإنتاج، وإنشاء مراكز للبحوث والتطوير تساعد المؤسسات على تصميم برامج رفع الإنتاجية.

2.1 توفير المناخ الاقتصادي المناسب:

والمقصود بذلك العمل على تلبية احتياجات التطور الإنتاجي في مجال العلاقات الاقتصادية سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي وذلك بتوفير الشروط التالية:

ضمان التنمية التوازنة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لا في المجتمع.

توجيه التجارة الخارجية على الشكل الذي يمكن أن تؤدي إلى كسب الأسواق الخارجية وزيادة الطلب على المنتجات المحلية، وتوفير المواد الأولية والمعدات والآلات، ... الخ.

الاهتمام بعملية التكوين الرأسمالي.

توفير الخدمات الاجتماعية وتشييد الطرق وتوفير الخدمات والمرافق العامة وتوسيع نطاقها.

اختيار وإصدار التشريعات والقوانين الناسبة بما يساعد على خدمة المؤسسات واستقرار سياستها وعدم اضطرابها الفجائي.

2. دور الإدارة في توفير مقومات تحسين الإنتاجية: تعتبر الإدارة المحور الأساسي في عملية تحسين الإنتاجية والاستمرار في زيادتها، فبعدما تهيأ لها المقومات الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي عليها أن تهيئ الظروف الكافية والإمكانيات اللازمة لتنفيذ برامج تحسين الإنتاجية، ولا يمكن للإدارة في الحقيقة أن تلعب دورها الكامل في هذا المجال إلا إذا توفر لها أمران أساسيان هما:

المستوى العلمي المطلوب لجميع عناصرها على اختلاف مواقعهم في الهيكل الإداري للمؤسسة.

إيمان الإدارة نفسها بأهمية تحسين الإنتاجية.

أما الوسائل الإدارية التي يمكن إتباعها في مجال تحسين الإنتاجية فهي تمثل مجموعة من الطرق يمكن تصنيفها ضمن ثلاث مجالات رئيسية وهي:

- مجال تنظيم ورقابة الإنتاج وما يتعلق به من خدمات في المؤسسة.
- مجال النشاط الإنساني أو ما يعرف بإدارة الموارد البشرية.
- مجال التطوير الفني في الآلات والمنتجات.

وقد أثبتت دراسات أن للإدارة دور أساسي في توفير مقومات تحسين الإنتاجية حيث أن ضياع أو تخفيض الإنتاجية يرجع إلى:

35 % من فقد الإنتاجية نتيجة للتخطيط والجدولة غير المبدأة للعمل.

25%من فقد الإنتاجية يرجع الى عدم وضوح الإرشادات والتعليمات للموظفين

15%من فقد الإنتاجية بسبب عدم القدرة على الملائمة بين حجم العاملين، الواجبات خلال فترات الدورة أو الانخفاض في فترات العمل.

25%الباقية في فقد الإنتاجية يرجع على: سوء التنسيق لتدفق المواد، عدم توافر الأدوات المطلوبة، زيادة في الوقت الانتقال، نقص في الإشراف.

كما أثبتت دراسة أخرى تمت لقياس إنتاجية العمل في المملكة المتحدة أن السبب الرئيسي في ضعف الإنتاجية يرجع إلى أسباب إدارية، والتي كان من بينها سوء التخطيط للأعمال، عدم توافر التعليمات والإرشادات اللازمة لتوجيه العاملين وضعف كفاءة الإشراف.

3.دور العمال في توفير مقومات تحسين الإنتاجية: يعتبر العاملون حجر الزاوية في عملية تحسين الإنتاجية، حيث يشكلون الفئة التي تحدد منذ البداية فشل أو نجاح تلك البرامج، لذلك فإنه من الضروري أن يقتنع العاملون بأهمية تحسين الإنتاجية، وقناعة العاملين بذلك تتأتى بالتغلب على ظاهرتين أساسيتين يتبلور فيهما موقف العاملين بشكل عام.

- خوف العاملين من فقد وظائفهم
- التساؤل عن الفائدة التي سوف تعود على العاملين من برامج تحسين الإنتاجية.

لذلك يجب على الإدارة أن تعمل جاهدة على توعية العاملين، وأن برامج تحسين الإنتاجية تكون لمصلحتهم ولمصلحة المؤسسة والمجتمع كلل، ولقد أثبتت نتائج دراسية في قطاعات صناعية ذات تكنولوجيات عالية أن برامج تحسين الإنتاجية فيها خلقت فرص عمل جديدة لعمال آخرين، فلقد أظهرت دراسة لشركة "جنرال إلكتريك" أنه خلال 24 عام الماضية فإن الصناعات ذات التكنولوجيات العالية زادت فرص العمل بحوالي 3% بينما الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة زادت فيها فرص العمل بنسبة 0.3%.

كما أن ضرورة توعية العمال بتحسين الإنتاجية قد لا يكفي إذا لم تقرن بدوافع ووعود ملموسة وذلك لأهميتها في دعم برامج تحسين الإنتاجية ومن بين هذه الوعود مثلا:

ضمان عدم تعطل العاملين أو انخفاض أجورهم.

إشراك العمال في تصميم برامج تحسين الإنتاجية.

ضمان الاستفادة من برامج تحسين الإنتاجية بتقديم المكافآت والحوافز وعدالتها.

تحسين ظروف الإنتاج وتوفير الأمن والخدمات الاجتماعية للعمال.

كما تلعب النقابات العمالية دورا هاما في توعية العاملين ببرامج تحسين الإنتاجية حيث تمثل قناة الاتصال التي من خلالها يعبر العاملون عن تساؤلاتهم ومطالبهم، ولقد أعلن رئيس مركز الإنتاجية في اليابان أن للنقابات العمالية دورا هاما في المحافظة على معدل نمو الإنتاجية فيها وذلك بفضل تعاون النقابات مع المسؤولين والسلطات والإدارة في المؤسسات الاقتصادية اليابانية .

ثانيا :أساليب وطرق تحسين الإنتاجية

1. تدريب العامل البشري وتأهيله: يعتبر العنصر البشري أهم عناصر الإنتاج كافة ولا بد من توفير سياسة واضحة للمؤسسة يتحدد من خلالها تخطيط شامل للقوى العاملة الممثلة للعنصر البشري فيها وتتضمن استراتيجة وتخطيط وتنمية القوى العاملة بالمؤسسة الاقتصادية توفير العاملة اللازمة كما ونوعا من خلال التدريب المستمر للعنصر البشري الذي يهدف إلى إحداث تغيير ما في المهارات أو القدرات أو سلوكيات العمل.

إلا أن الأهداف العامة للتدريب وربطها بإنتاجية المؤسسة تكمن في العلاقة المباشرة بينها وإن كانت نتائج هذه العلاقة لا تظهر إلا على المدى الطويل إلا أنه يجب العناية بهذا النشاط التدريبي الذي يعتبر من أهم أساليب تنمية القوى العاملة والحفاظ عليها بالمؤسسة وفق طرق متعددة ومتنوعة كالتدريب في مكان العمل، والتدريب في المراكز والمعاهد المتخصصة، والتدريب بالمناهج الخاصة، كما يجب أن يتم من خلال

الاحتياجات الفعلية للمؤسسة من خلال التخصص في وضع الأهداف المتوخاة في تطبيقها وتحديد البرامج والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وبلوغها ومراعاة ما يلي:

1.إن التطورات التكنولوجية تواليها تحسينات على عمليات الإنتاج مما يستدعي ظهور وظائف جديدة تلغي بعض الوظائف الأخرى، وهذا ما يتطلب تدريب العمال والأفراد على الوظائف المستحدثة من حين لآخر، .... إلخ.

2.أن الوظائف تتغير وأن العمال ينتقلون بين عدة وظائف وعدة مسؤوليات وخلال فترة عملهم، الأمر الذي يتطلب إعادة تدريبهم عند ترقيتهم أو انتقالهم على وظائف أخرى.

3.هناك من يلتحق بالعمل لأول مرة وبالتالي يحتاج على التهيئة المبدئية للقيام بوظيفته والتعريف بها والتدريب عليها.

4.كما أن التدريب يرتبط بهدف مزدوج بالنسبة للعامل والمؤسسة معا لينعكس ذلك على زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء العام للمؤسسة، وهنا يمكن تحديد دور المؤسسات التدريبية التي تتمثل فيما يلي:

- تأهيل وتوفير العمالة اللازمة لعملية التنمية (لتغطية هياكل القوى العاملة اللازمة للقطاعات المختلفة).

-التدريب وإعادة التدريب وفقا للاحتياجات.

-تنمية مهارات العاملين.

-إعداد إطارات قيادية وإحلالها في الأماكن الشاغرة التي نشأت نتيجة التقاعد أو الاستقالة أو غيرها.

2. إدارة الإنتاج ودورها في تحسين الإنتاجية: تعتبر إدارة الإنتاج العامل المحفز لتفاعل الموارد الإنتاجية الأساسية وهي القوى العاملة والمواد والمكائن والأموال وغيرها والتي تمثل الفعاليات المكونة للأنظمة الإنتاجية التي تقع تحت سيطرة النظام الإنتاجي، ونستطيع أن نعرف إدارة الإنتاج بأنها: "عبارة عن مجموعة من الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى الاستثمار الأفضل لموارد الإنتاج المختلفة وبمعنى آخر هي عبارة عن تطبيق الأساليب التنظيمية التي تؤدي إلى حدوث التغيير في موارد الإنتاج (المدخلات) وتحويلها إلى مخرجات ذات جودة جيدة وبأقل تكلفة ممكنة"

وانطلاقا من هذا التعريف فإن إدارة الإنتاج تعد الطرف الحيوي الذي بدونه لا تتمكن المؤسسة من القيام بأي نشاط مما يجعلها محور تحسين الإنتاجية والاستمرار في زيادة مستوياتها، ولضمان ذلك فإنها تقوم بمجموعة من الممارسات التي تعتبر كأساليب يمكن من خلالها تحسين الإنتاجية. إن هذه الأساليب تساهم بشكل كبير في تخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين نوعيته وإمكانية تحقيق الإنتاج الكبير وتحقيق الوفرات الداخلية، وبالتالي تحسين إنتاجية المؤسسات ومن بينها نذكر ما يلي:

1.2صيانة الآلات والمعدات: من المواضيع الهامة التي يجب على إدارة الإنتاج أن توليها الاهتمام والعناية، موضوع الصيانة بكافة أشكالها وأنواعها باعتبار أن الصيانة المستمرة والمنظمة تعتبر من بين الوسائل الهادفة إلى تحسين مستويات الإنتاجية أو على الأقل المحافظة عليها، وخاصة في المؤسسات الاقتصادية لما تحققه من توفير في النفقات وتحقيق الجودة المطلوبة والمحافظة على رأس المال المستثمر في المباني والآلات والتركيبات بما يكفل الحفاظ على الجهاز الإنتاجي في حالة صالحة للاستعمال، ويمكن أن نعرف الصيانة كما عرفها المعهد البريطاني للمقاييس والمعايير "بأنها عمل يؤدي ويهدف إلى الاحتفاظ بالتسهيلات الإنتاجية المتاحة أو تجديدها أو إعدادتها إلى حالة ذات مستوى مقبول"

وعليه فإن الصيانة تهدف إلى تعظيم الإنتاجية بمحاولة منع التعطلات في المعدات والأجهزة، كذالك إصلاح التلف الناتج عن الاستعمال فضلا عن الوقاية منه.

وتستمد الصيانة أهميتها كوظيفة داخل المؤسسة وكعملية مرتبطة بالعملية الإنتاجية من حيث أنها:

-تمكن من الحفاظ على المصنع والاحتفاظ بالتجهيزات قابلة للتشغيل وهذا يؤدي إلى الوفاء بالبرامج الإنتاجية والطلبيات في الأوقات المحددة لها.

-الاستخدام الأمثل لقوة العمل وذلك بتجنب التوقعات عن تعطل الآلات والمعدات.

-المحافظة على العمر الإنتاجي للتجهيزات والمعدات وزيادة الوقت الذي يمكن أن تستخدم فيه هذه التسهيلات الإنتاجية.

-تحسين إنتاجية الآلات والتجهيزات وذلك بضمان الاستمرار في العمليات الإنتاجية.

من خلال المهام السابقة ينظر للصيانة كنظام فاعل داخل المؤسسة له علاقة بالأهداف الإستراتيجية لهذه الأخيرة وقد أشار أحد الباحثين (جايرز) إلى أن كفاءة نظام الصيانة له تأثير على أداء النظام الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية.

2.2مراقبة الجودة: إن للجودة أهمية كبيرة على إنتاجية المؤسسة فعن طريقها تتمكن المؤسسة من إظهار درجة دقة إنتاجها، الأمر الذي يكسب ثقة المستهلكين وبالتالي زيادة المبيعات واستقرار منتجاتها في السوق، حيث أن اليوم في عصر المنافسة أصبحت ميزة تنافسية وأساس لتنمية القدرة التنافسية للمؤسسة وتعرف الجودة "بأنها مقدار صلاحية السلعة للغرض الذي وضعت من أجله ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة" . وللوصول إلى الجودة المناسبة للمنتج لا بد أن تتصف المراحل الإنتاجية التي يمر بها الإنتاج بالجودة المناسبة، أي أن تحقق الجودة المطلوبة في كافة المراحل الإنتاجية. للوصول إلى الجودة النهائية المناسبة.

ولتحقيق ذلك لا بد أن يتوفر نظام فعال للرقابة على الجودة في كافة المستويات أو المراحل الإنتاجية للتأكد من أن الإنتاج يجري وفق المواصفات المطلوبة والأنماط الموضوعة ويتضمن هذا النظام المراحل التالية

-مراقبة جودة التصميم.

-مراقبة المواد الأولية والخامات المشتراة.

-مراقبة التنفيذ للتأكد من سلامتها وخلوها من العيوب.

-مراقبة جودة استعمال السلعة من قبل المستهلك الأخير عن طريق الملاحظات التي يقدمها.

وبصفة عامة تساهم عملية الرقابة على الجودة في تحسين الإنتاجية عن طريق تحقيق الجودة المطلوبة وذلك بتقليل تكاليف اللاجودة وتقليل الإنتاج المعيب أو المرفوض.

3. إدارة التسويق ودورها في تحسين الإنتاجية: تعتبر وظيفة التسويق من أهم الوظائف الإدارية لأي مؤسسة ومحددة لنجاحها أو فشلها فقدرة أي مؤسسة على إنتاج السلع والخدمات تكون محدودة ما لم يصاحبها في ذلك مهدا تسويقيا يساعد في تحديد احتياجات المستهلك وزيادة المبيعات وتحسين الإنتاجية والربحية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقهما.

فقد تقوم إدارة الإنتاج بالكميات المناسبة والأسعار بالجودة المناسبين لكن كل هذا مرتبط بمدى نجاح أو فشل إدارة التسويق في تصريف هذه المنتجات وبيعها في الأسواق.

إن قدرة المؤسسة على البقاء في السوق تكمن فيما يلي:

القدرة على تقديم أفضل الخدمات بجودة عالية للمستهلك المستهدف.

القدرة على الابتكار في تقديم منتجات جديدة من وقت لآخر لمقابلة التغيرات المحتملة في احتياجات ورغبات المستهلكين.

إن مهمة النشاط التسويقي هو تقديم السلع والخدمات وبالسعر المناسب وفي المكان المناسب وفي الوقت المناسب. إن إدارة التسويق بالمؤسسات يمكنها تحسين الإنتاجية وزيادة المخرجات من خلال مجموعة الأنشطة أو ما يسمى بالسياسات التسويقية، وهذه الأنشطة السياسات هي:

-سياسات السلعة.

-الترويج.

-التوزيع.

-السعر.

-الإعلان.

-سياسة البيع.

ولأغراض منهجية، ولما كان بحث كل هذه السياسات يخرج عن قدرتنا للتعرض إليها جميعا فإننا سنقتصر على معالجة أهمها التي نراها ضرورية لبلوغ مستويات أفضل من الإنتاجية.

1.3سياسات السلعة: السلعة تعبر عن منتوج مادي أو خدمات يتم تقدمها للسوق بغرض بيعها يمكن تعريف السلعة بأنها: "مجموعة من منافع التي يحصل عليها المستهلك في إشباع حاجاته وهذه المنافع تشمل المنافع المادية المكونة للسلعة والمنافع النفسية التي يحصل عليها المستهلك نتيجة شرائه لهذه السلعة"

إن أهمية السلعة في تحسين الإنتاجية تظهر لكونها تربط بمجموعة من المتغيرات التي تنشط وتحسن مبيعات المؤسسة فمثلا: إدخال تحسينات على المنتوج لتجعله يتميز عن غيره من المنتجات ويتناسب مع أذواق وحاجات ورغبات المستهلك، وبالتالي إعادة انطلاق المنتج من جديد لتحقق حصة أكبر في السوق.

2.3الترويج :من بين الأساليب التسويقية التي تساهم في تحسين الإنتاجية وزيادة مخرجات المؤسسة الترويج للمنتوج أو السلعة ففي حالة انخفاض الطلب على المنتوج أو في حالة إصدار منتوج جديد وتقديمه في السوق وتلجأ المؤسسة إلى جهود الترويج، وتعدد الأشكال التي يمكن للمؤسسة استخدامها في هذا المجال حيث تعتبر إعلان والبيع الشخصي والعرض في نقطة الشراء والتغليف أهم أشكال الترويج، وتساهم هذه الأشكال مساهمة فعالة في مجال البرامج الترويجية.

3.3التوزيع: يحتل التوزيع مكانة هامة داخل الإدارة التسويقية حيث أن أي سلعة متميزة وتباع بسعر مناسب لا تعني شيء للمستهلك إلا إذا كانت متاحة له في الوقت وفي مكان مناسب ولهذا فإن سياسة الترويج تعتبر ذات أهمية لتحقيق الأهداف التسويقية والإنتاجية معاً.

وتتمثل القدرات الخاصة بالتوزيع في النواحي التالية:

- سياسات التوزيع من حيث كونه مباشرة أو غير مباشرة.
- تحديد مبادئ التوزيع.

- تحديد البرامج التي تضمن تعاون الوسطاء وتنمية العلاقات معهم.
- تحديد قرارات النقل والتخزين.

من خلال كل هذا تظهر اهمية غدارة التسويق في المؤسسة ودرجة تأثيرها على نشاطها وعلى مستويات إنتاجيتها، من خلال مكانزماتها أو أدواتها المتمثلة في (السعر، الترويج، الإعلان،...)

إن هذه الأساليب لها آثارها وانعكاساتها على المبيعات أو مخرجات المؤسسة ومن ثم إنتاجيتها. إن التحسن الكمي في الإنتاجية (زيادة الكميات المنتجة مع ثبات عناصر الإنتاج مثلا) لا فائدة منها ولا معنى لها، إذا لم يتم بيع وتصريف هذه الزيادة في الإنتاج في الأسواق.

4. أساليب تتعلق بإدارة المشتريات والمخازن: تعتبر وظيفة إدارة المشتريات والمخازن الوظيفية المسؤولية عن متابعة التدفق المواد والخامات من الموردين إلى المؤسسة وتعتبر هذه الوظيفة أساسية لتحسين مستويات الإنتاجية باعتبار أن المواد الأولية والخامات تعتبر مدخلات أساسية في العملية الإنتاجية، حيث تؤثر هذه المدخلات على تكاليف الإنتاج والجودة والأسعار ومن ثم الإنتاجية والربحية بالمؤسسة، ويمكن تعريف وظيفة إدارة المشتريات والمخازن بأنها "تلك الوظيفة المسؤولة عن إمداد المؤسسة بالمواد الأولية والألات وغيرها من المستلزمات التي يتطلبها سير النشاط الإنتاجي ويكون هذا الإمكان بالكميات المناسبة والجودة المناسبة وفي الوقت المناسب ومن مصدر التوريد المناسب" .

المبحث الثاني :قياس الإنتاجية على المستوى الكلى.

تكمن أهمية قياس الإنتاجية في مدة التحكم في عناصر الإنتاج والضروف المحيطة بها .ويعتبر قياسها نقطة انطلاق لرفع مستوياتها من خلال تحسين أداء العديد من الأنشطة والفعليات التي تتضمنها عمليات الإنتاج والتسويق معا

المطلب الأول :أهمية قياس الإنتاجية ومتطلباتها.

تنبع أهمية قياس الإنتاجية كونها تساعد في كم اكبر من المنتجات حيث يمكن يواسطتها انتاج كم اكبر من المنتجات وبجودة افضل بنفس القدر من المدخلات او اقل ويتم قياس الإنتاجية من خلال مستوين هما

أولا: القياس الكلي.

ويقصد به قياس الإنتاجية الكلية او الاجمالية للمنظمة .وتقدير قيمة الموارد الكلية التي ساهمت بشكل مباشر في انتاج المخرجات ويتم تقسيم المدخلات الي اربع مجموعات هي

1 مدخلات عنصر العمل هي المرتبطة بالموارد البشرية المستخدمة في انتاج مخرجات الفترة المعنية

2 مدخلات راس المال وترتبط بالاموال المستخدمة في شكل أصول ثابتة او متداولة في تحقيق مخرجات تلك الفترة

2 مدخلات عنصر المواد التي تم استخدامها خلال الفترة الإنتاجية التي تم استخدامها خلال الفترة الإنتاجية

3 مدخلات عنصر الخدمات التي ساعدت في عملية الإنتاج مثل النقل وبعض التكاليف غير مياشرة

ثانيا: القياس الجزئي

يعني هذا النوع بقياس الإنتاجية كل عنصر على حده من عناصر المدخلات الأربع التي تم ذكرها وذلك لتفسير التغيير الذي حدث في الإنتاجية الكلية للمنظمة نتيجة هذا العنصر لمعرفة إمكانية تشخيص المشاكل بشكل ادق وتحديد سبب تدني الإنتاجية ووضع خطة للعلاج والتحسين .

المطلب الثاني: أساليب قياس الإنتاجية على المستوى الكلى .

تتعدد طرق قياس الإنتاجية تبعا لمستوى القياس وتقصد بمستوى القياس هو هل يتم قياس الإنتاجية على المستوي المنظمة ككل او يتم القياس على مستوى الوظائف والأنشطة الفرعية للقياس الجزئي وبذلك يكون هناك نوعان لمقاييس الإنتاجية هما قياس الإنتاجية الجزئية والكلية

أولا: قياس الإنتاجية علي المستوي الكلي

ان قياس الإنتاجية الكلية هو عبارة عن مؤشر واحد يبين عن كفاءة المنظمة ككل وذلك عن طريق قسمة المخرجات علي المدخلات حيث ان حساب الإنتاجية الكلية قد يتم باستخدام كمية الإنتاج او قيمه الإنتاج ولكن فيما يتعلق بالمدخلات فلا يمكن استخدام الكمية حيث لا يمكن تجميع كميات العناصر المختلفة من المدخلات اذا لا بدا ان تحسب الإنتاجية الكلية باستخدام قيمة العناصر المدخلات سواء اكانت المخرجات عنها بالكمية او النوعية حيث تحسب الإنتاجية الكلية من خلال معياريين معيار الكمية والقيمة

1 معيار الكمية :هو المعدل انتاج العامل او جماعة من العمال في فترة زمنية معينة بالمقارنة بمعدل الإنتاج المقرر او المتوقع وتتاثر هذه الإنتاجية بالمستوى المهنى للعمال ويتم بموجبها تحديد الأداة المنجز الذي يجب ان ينجزة الفرد خلال فترة زمنية محددة أي انها تدل على العلاقة بين مقدار المنجز من الأهداف والزمن وتحسب الإنتاجية الكلية من خلال معيار القيمة كما يلي

الإنتاجية الكلية= كمية المخرجات (اجمالي عدد الوحدات المنتجة)

اجمالي قيمة المدخلات المستخدمة (جميع عناصر المدخلات)

2 معيار القيمة :هو وسيلة لوزن فرضية القيمة على عكس فرضية القيمة غالبا مايميل معيارالقيمة الي الجانب الإيجابي او السلبي ويمكن اختصاره بكلمة vsاو هو القيمة المتفق عليها للمعاملات او هي وسيلة التبادل بين البلدان مثل الدولار اليورو وحيث يسمح معيار القيمة للتجار الاقتصادمثليةبتحديد الأسعار ويتم حساب إنتاجية الكلية كما يلي

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{اجمالي قيمة المخرجات}}{\text{اجمالي قيمة المدخلات المستخدمة(جميع عناصر المدخلات)}}$$

ثانيا: طرق قياس الإنتاجية على المستوي الجزئي.

وتعتمد علي قياس مدي كفاءة استخدام عنصر واحد من عناصر المدخلات مثل إنتاجية لراس المال العمالة او إنتاجية المواد الا انها توضح مدى مساهمة كل عنصر من عناصر المدخلات على ناتج العملية الإنتاجية والمخرجات النهائية حيث تطرقت معظم الأبحاث والدراسات حول إنتاجية عناصر الإنتاج البشري وعناصر الإنتاج المادية كل على حدى وبمعنى اخر تقوم الأبحاث على أساس دراسة الإنتاجية الجزئية كانتاجية العمل وانتاجية راس المال وانتاجية الخدمات وانتاجية الالات حيث ان العوامل التي تؤكد على كل منها مختلفة ويلاحظ ان الاقتصار على دراسة عنصر واحد في قياس الإنتاجية قد يعطي فكرة غير محيطة عن الإنتاجية الكلية ويرجع ذلك الى ان نسبة ارتفاع إنتاجية لراس المال مثلا لا تكون مماثلة بالضرورة

لنسبة ارتفاع إنتاجية عنصر العمل وتاخذ الكفاءة الإنتاجية الجزئية شكلا عينيا او نقديا أي باستخدام الكميات او القيم

1 قياس إنتاجية عنصر العمل : ويقصد من قياسها الوقوف على كفاءة استخدام عنصر العمل وتوجد مؤشرات كثيرة لقياس إنتاجية زاالعمل مثل

- إنتاجية العامل الواحد او عامل الإنتاج هي مدخلات الإنتاج السلع وتقديم الخدمات وتتكون من الأرض العمالة راس المال ريادة الاعمال $\frac{\text{كمية اجمالي المخرجات}}{\text{اجمالي عدد العاملين}}$
- إنتاجية يوم عمل العمال هي كمية السلع والخدمات التي تنتجها مجموعة من العمال في فترة زمنية معينة $\frac{\text{قيمة اجمالي المخرجات}}{\text{اجمالي عدد ايام العاملين}}$
- إنتاجية ساعة عمل العمال هي إنتاجية وحدة العمل الأخيرة سواءا كانت بالساعات او غير ذلك $\frac{\text{قيمة مخرجات}}{\text{عدد ساعات عمل العامل}}$

2 قياس إنتاجية راس المال : هي الكمية التي يتم الحصول عليها لكل وحدة راس المال يمكن ان تزيد إنتاجية في راس المال الذي تم دمجة $\frac{\text{المخرجات}}{\text{راس المال}}$

3 قياس إنتاجية المواد: تعني حساب عدد السلع التي تم انتاجها او بيعها او الخدمات التي يتم تنفيذه قيمتها لعامل مصنع العاب ان ينتج 200 لعبة يوميا لكن قد يكون معظمها معطوبا او غير قابلة للبيع وبالتالي لا تكون إنتاجية العامل في هذه الحالة مرتفعة جدا يمثل اهدار للمواد ووقت العامل $\frac{\text{المخرجات}}{\text{المواد المستخدمة}}$

4 إنتاجية الالات: هي نسبة مساهمة عنصر الالات في الناتج النهائي وتحسب من زاويتين مختلفتين الاولي علي انها وحدات إنتاجية مستقلة تمثل مكان عمل يحدد بذاته او الثانية علي انها جزء أساسي من راس المال تفصل قيمتها عنه بفرض دقة القياس لهذا الجزء من راس المال باعتباره من الأجزاء الأساسية $\frac{\text{المخرجات}}{\text{عدد الالات}}$ =إنتاجية الالات

5 انتاجية عنصر الخدمات: ويقصد بالخدمات المستلزمات الضرورية للإنتاج ومن امثلها الطاقة الصيانة النقل المخازن وتحسب بالطريقة التالية $\frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{قيمة الخدمات}}$

المطلب الثالث :مشكلات قياس الإنتاجية .

إذا كان مفهوم الإنتاجية يمثل مشكلة فإن قياس الإنتاجية يعتبر أم المشاكل وذلك لأن عملية قياس الإنتاجية تتعرض لكثير من الصعوبات العملية أهمها

أولا:مشاكل قياس الإنتاج (المخرجات)

عند قياس الإنتاج نحتاج الي تحديد الطريقة التي يتم التعبير بها ولهذا تواجهنا عدة مشاكل عند القياس أهمها

*عدم تماثل المنتجات في فترتي القياس

*تعدد المنتجات حيث يتطلب استخدام الإنتاج المادي وجود منتج واحد

*تعدد الأسعار التي يمكن استخدامها في القياس واختلاف طريقة حسابها

ثانيا :مشكلات قياس المستخدم او عناصر الإنتاج (المدخلات)

لا شك ان عملية الإنتاجية بالنسبة لعناصر الإنتاج تتعرض لكثير من الصعوبات أهمها

1مشكلة قياس العمل : يعتبر قياس العمل من المشاكل المتداولة ومنها

-عند قياس العمل نواجه مشكلة تحديد فئة العمل وعدم تجانس عناصر العمل

- تحيد العمل يقسم العمل حسب الوظيفة الي عمال خدمات إنتاجية عمال تسويق وعمال إدارة

- عدم تجانس عنصر العمل يختلف فيما بينهم من حيث مستوى التعليم والتدريب والخبرة مما يؤثر في كفاءة أداة العمل

2مشكلة قياس راس المال :عند قياس راس المال تواجه الباحث مشكلة تحديد مفهوم راس المال:

- تحيد مفهوم راس المال ليس هناك اتفاق حول مفهوم راس المال فهناك راي المال الثابت وراس المال العامل كما ان هناك راس مال مادي
- تحديد مكونات راس المال اذا كان راس المال يتغير من موسم لاخر (حساب التغيير في إنتاجية راس المال يجب اخذ متوسط راس المال في الفترة وقياس الإنتاجية)

ثالثا :مشكلات توافر البيانات : يعتبر عدم توافر البيانات اللازمة من الأسباب الرئيسية لصعوبة قياس الإنتاجية:

- عدم توفر البيانات عن فترات ماضية لاستخدامها في المقارنة ولمعرفة تطور الإنتاجية
- البيانات المتوفرة والتي تستخدم لقياس الإنتاجية غالبا ماتكون معدة لأغراض أخرى غير قياس الإنتاجية
- امتناع كثير من المؤسسات عن توفير البيانات حتى في حالة توافرها
- تضارب البيانات حتى في حالة اختلاف مصادره

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد مفهوم الإنتاجية وطرق قياسها وأهميتها وسبل تحسينها فابتدأنا بمحاولة بلورة مفهوم الإنتاجية وتحديد جوانبه المختلفة ومحدداتها، كما تعرضنا إلى أهداف وطرق قياس الإنتاجية وأهمية وسبل تحسينها وانتهينا بدراسة دور الإنتاجية في خلق الميزة التنافسية.

تتأثر الإنتاجية على مستويات الربحية والأجور حيث يساهم تحسين مستواها في زيادة ربحية المؤسسة وتنمية قدرتها التنافسية بالإضافة إلى رفع الأجور للقوى العاملة بها، وبهذا يمكن أن نعتبر تحسين الإنتاجية كاستراتيجية لبلوغ أهداف حرجة تسعى أطراف عديدة إلى تحقيقها ليس فقط إدارة المؤسسة وإنما أيضا متخذي القرارات السياسية والاقتصادية على المستوى الوطني.

الفصل الثاني :

دراسة قياسية الإنتاجية على المستوى الكلي

تمهيد:

تسعى البلدان النامية إلى تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من عدة نماذج وخطط تنموية تتبناها على المستوى الكلي والجزئي وهذا في سبيل تحقيق أهداف وغايات التنمية والرفاهية؛ ومن أجل الوصول إلى نمو أفضل وأقوى يجب تنمية الجانب الاقتصادي وبضبط مجال الصناعة والصناعات التحويلية وفي هذا الفصل قد تطرقنا إلى بعض العناصر المتحكم فيه وقد انقسم هذا الفصل الى أربع مباحث وهي:

- المبحث الأول: تطول معدلات نمو الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)
- المبحث الثاني: معدل القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبة الصناعات التحويلية لإجمالي الناتج المحلى في الجزائر خلال (2000-2020)
- المبحث الثالث: نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي
- المبحث الرابع: تحليل نتائج القياس

المبحث الأول: تطور معدلات نمو الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

تزايد الاهتمام بالقطاع الصناعي في الفترة الأخيرة وتم توجيه المزيد من الإنفاق الاستثماري لتوسيع قاعدته الإنتاجية والمؤسسية وتطوير أساليب الإنتاج ورغم التطورات التي تحققت في هذا القطاع إلا أنه لم يصل بعد بالأهمية النسبية إلى المركز الأول بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد حال دون ذلك مواجهة القطاع الصناعي العديد من الصعوبات الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية فضلا عن السياسية والاجتماعية. وقللت من أهميته في الاقتصاد الوطني ودوره في قيادة عملية التنمية الاقتصادية المخططة خلال هذه الفترة.

ومؤشر النمو لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في قيمة العملة المحلية، وبالتالي فإن المعطيات التي يقدمها تكون أكثر دلالة في تشريح الفروع، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات نمو الصناعات التحويلية خلال الفترة (2000-2020):

الجدول رقم (01): تطور معدلات نمو الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	معدلات نمو الصناعة التحويلية	السنة	معدلات نمو الصناعة التحويلية
2000	4.8	2011	3.9
2001	1.8	2012	5.1
2002	1.7	2013	4.1
2003	3.1	2014	3.9
2004	4.5	2015	4.3
2005	3.4	2016	2.8
2006	3.5	2017	3.3
2007	3	2018	1.2
2008	6.2	2019	2.4
2009	8.5	2020	4.1
2010	3.4		

المصدر: وثيقة مكتب الإحصاء الوطني. الحسابات الاقتصادية. وبتصرف من الباحثين

وفيما يلي منحنى توضيحي لمعطيات الجدول:

الشكل رقم (01): منحنى معدل نمو الصناعة التحويلية خلال الفترة (2000-2020)

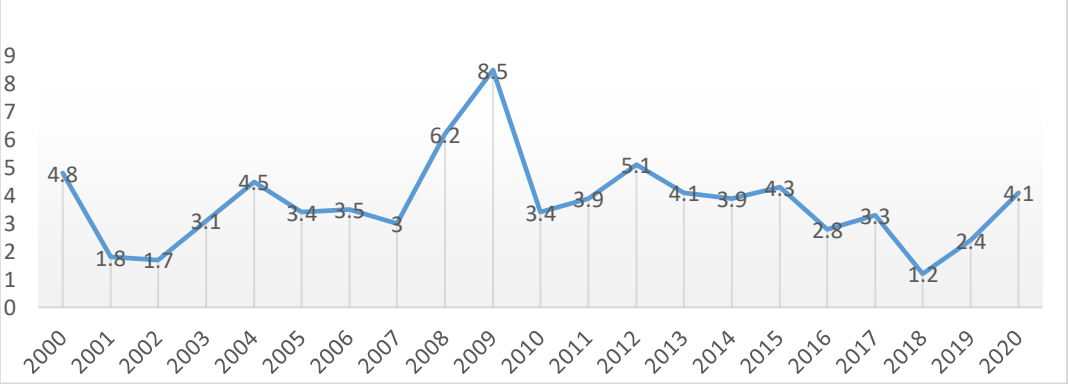

المصدر :من الاعداد الباحثين وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) وبالاستخدام برنامج الاكسل

نلاحظ من الجدول والمنحنى التوضيحي تذبذب في معدلات نمو الصناعة التحويلية خلال الفترة 2008/2000 إذ انه تناقص من القيمة 4.8 ووصل الى 1.7 ولقد بلغى ذروته في سنة 2009 حيث بلغ 8.5 لكن عاد إلى تذبذب اذا وصل الى 1.2 وهذا راجع لضعف التحكم في التكنولوجيا الحديثة والتجهيزات الصناعية اللازمة ومشاكل التمويل . نـدرة الكفـاءات العلميـة و عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية

المبحث الثاني :معدل القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبة الصناعات التحويلية لاجمالي الناتج المحلى في الجزائر خلال (2000-2020)

يتطلب تشخيص واقع الصناعة التحويلية في الجزائر الوقوف عند مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات، وإلقاء نظرة على منتجات هذه الصناعات والقيمة المضافة التي تقدمها، بالإضافة إلى تأثيرها على الاقتصاد الوطني ومعدلات النمو الإقتصادي في البلد ونسبة الناتج المحلى الإجمالي وفي مايلي جدول يوضح النسب بينهما

الجدول رقم (02) :معدل القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبة الصناعات التحويلية لإجمالي الناتج المحلى الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	القيمة المضافة للصناعات التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصناعات التحويلية لاجمالي الناتج المحلي	السنة	القيمة المضافة للصناعات التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي
2000	3.89	54.79	7.2	2010	8.03	5
2001	3.81	54.71	7	2011	7.12	3.6

4	7.78	2012	7.3	56.75	4.10	2002
4	9.03	2013	6.6	67.86	4.38	2003
4.1	8.95	2014	4.9	85.35	4.18	2004
4.3	7.76	2015	4.3	103.08	4.42	2005
5.5	8.88	2016	4.1	117.63	4.77	2006
4.3	7.33	2017	4	135.63	5.37	2007
4.3	7.62	2018	3.8	171.02	6.54	2008
4.5	7.71	2019	4.2	138.13	5.81	2009
4.43	7.76	2020	5	161.95	8.03	2010

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على وثيقة مكتب الإحصاء الوطني. الحسابات الاقتصادية.

وفي مايلي مخطط بياني لبيانات الجدول لتوضيح وتحليل أحسن .

الشكل رقم (02): مخطط بياني يوضح معدل نمو القوى العاملة والصناعة التحويلية

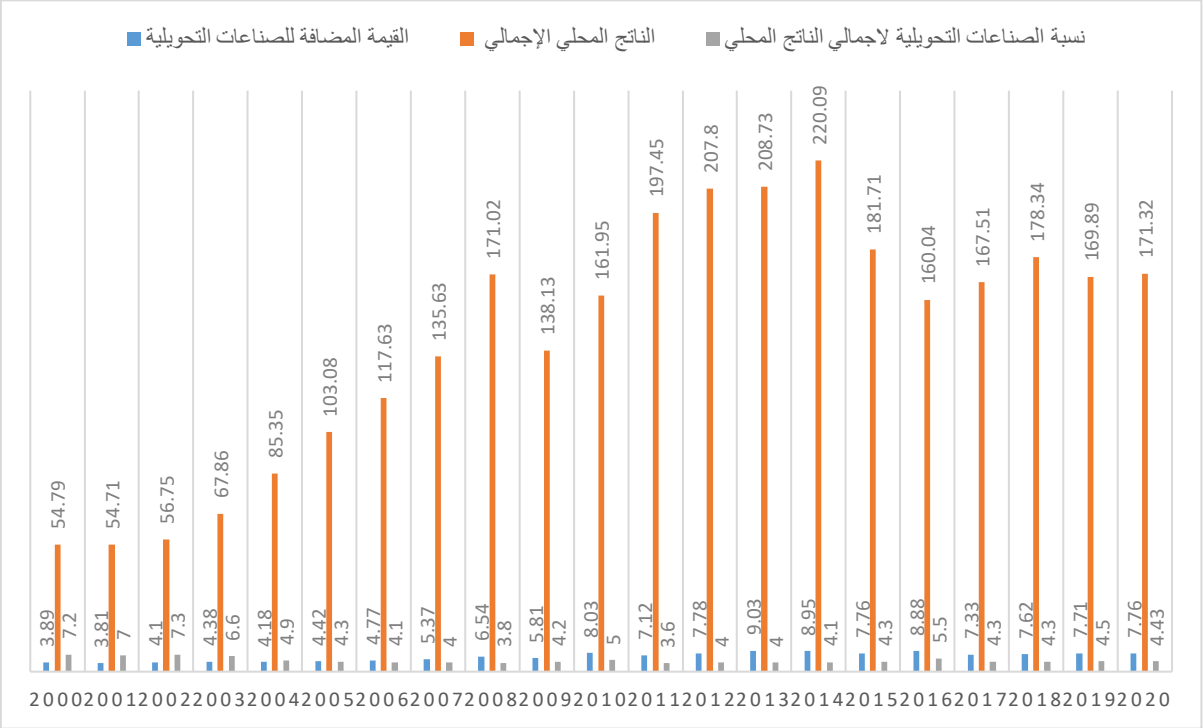

المصدر:من الاعداد الباحثين وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02) وبالاستخدام برنامج الإكسل

من خلال الجدول والمنحنى التوضيحي أعلاه نلاحظ أن الصناعة التحويلية هي المحرك الأساسي للصناعة والنمو إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبيا وليست بالنسب المرجوة حيث لم يتجاوز طول

فترة الدراسة 7.3%كأعلى نسبة تكوين إجمالي الناتج المحلي 2002 ويبقى عنصر التقدم التكنولوجي مصدر النمو الاقتصادي المستدام حيث شهد معدل نمو تنازلي من سنة لأخرى ففي سنة 2000سجلت قيمة 3.89 مليار دولار أمريكي لتصل إلي أعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة 9.03 مليار دولار أمريكي وطيلة هذه الفترة كانت المنتجات الحديدية المعدنية والكهربائية تهيمن على مجمل الواردات الصناعية التحويلية وإبتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 عرفت تراجع طفيف في وتيرة نموها ليستقر عند قيمة 7.71 مليار دولار أمريكي سنة 2019 وذلك راجع لإنخفاض أسعار البترول وما تبعها من إجراءات مست طريق الإستيراد الذي أثر سلبا على الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة من الخارج [1]

المبحث الثالث :نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي

كما نعلم أن القيمة المضافة هي قيمة الناتج ناقصا قيمة الاستهلاك الوسيط وهي قياس الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي من منتج فرد او صناعة ويكمن قيمة العامل من القيمة المضافة هي تقديم مجموعه من الأرباح المادية وفي مايلي جدول يوضح قيمة نصيب الفرد والعامل من القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2020/2000

الجدول رقم (03): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي لسنوات من المدة (2020-2000)

المؤشرات	2000	2005	2012	2015	2016	2017	2019	2020
نصيب الفرد من الناتج الصناعي	-	-	2.118	1.0106	809	961	938	925.5
نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي	11.737	22.96	21.722	7.931	5.850	10.338	11.048	11.82

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على وثيقة مكتب الإحصاء الوطني. الحسابات الاقتصادية.

وفيما يأتي مخطط توضيحي للجدول:

الشكل رقم (03):مخطط بياني يوضح نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي لسنوات من المدة (2000-2020)

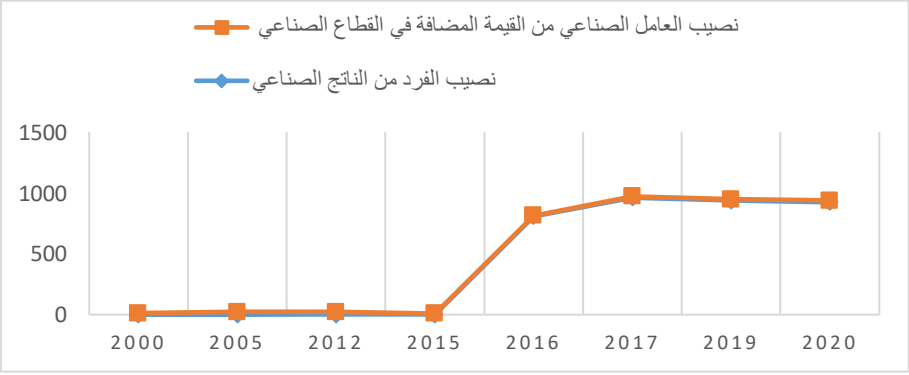

المصدر:من الاعداد الباحثين وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03)وبالاستخدام برنامج الاكسل

[1] إحصائيات التقرير العربي الموحد

تم حساب متوسط نصيب العامل بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي على كامل العمالة الصناعية المباشرة وغير المباشرة

الكفاءة الاقتصادية الصناعية تساوي الناتج المحلى مقسوما على القوة العاملة الصناعية كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة

المبحث الرابع :تحليل نتائج القياس

من واقع استقراء نتائج تبين لنا أن أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال فترة 2000-2020 بعيد كل البعد على المستوى المطلوب وعن تحقيق الأهداف المرجوة منه حيث من دراسة تطور تبين لنا أنه لا يساهم في النمو الاقتصادي ولا يؤثر فيه إلا بشكل ضئيل حيث كانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وكذا القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني لذا يجب الاهتمام بهذا القطاع لزيادة مستويات المعشية وتحسينها وتلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات

خلاصة الفصل :

كان اهتمامنا في هذا الفصل ابراز أهمية الصناعة التحويلية من خلال تتبع معدل نموها في الفترة (2000-2020)وكذلك معدل القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبة الصناعات التحويلية لإجمالي الناتج المحلى وبيان وتوضيح نصيب العامل من القيمة المضافة.

حيث بلغت نسبة الصادرات من الصناعة التحويلية 4.7%من إجمالي الصادرات ؛ضعف مساهمة الصناعات ذات المستوى التكنولوجي في هيكل الصناعة التحويلية 1.8% وقد انعكس هذا على فرص تنويع الصادرات الجزائرية وولوجها في الأسواق العالمية ذات المستوى تكنولوجي .

ضعف أداء قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي بالنسبة إلى القيمة المضافة

خاتمة :

خاتمة

إن موضوع الإنتاجية و الزيادة فيها يستحوذ على قدر كبير من اهتمامات المعنيين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتنمية والتطور والرفاه الاجتماعي .

ومن خلال هذا البحث فقد توصلنا إلى بعض الاستنتاجات التي لا بد من إدراجها في الخاتمة وسوف نقتصر أهم الاستنتاجات دون الحاجة إلى سرد التي يستطيع القارئ الوقوف عليها عند قراءة هذا البحث ونورد أهم النتائج وهي :

1 النتائج :

لقد تبين لنا من خلال الدراسة النظرية مغزي مفهوم الإنتاجية وتعريفها وتعدد وجهات النظر حولها واختلاف الأنظمة الاقتصادية في تفسيرها وقد رأينا أن هذا راجع إلى طبيعة كل نظام في حد ذاته وتبقى هذه الاختلافات محل بحث وتدقيق وتطوير من طرف المهتمين سعيا منهم في الحصول على نشاط مؤسسة إنتاجية أو خدمية بالنجاح أو الفشل .

- كما رأينا أن حل الأدبيات الاقتصادية التي تناولت الإنتاجية على اختلاف مذاهبها قد أعطت أهمية خاصة لإنتاجية العمل ولكن برؤيا من زاويا مختلفة وجاء التركيز على العنصر البشري المعبر عنه بالعمل لأنه عنصر فعال في العملية الإنتاجية من جهة والمستفيد الأول من نتائج أية عملية إنتاجية من جهة ثانية .
- إن مسؤولية زيادة إنتاجية العمل هي مسؤولية جميع أفراد المؤسسة كل واحد في مجال وظيفته فعندما يدرك الجميع أن مسألة رفع الإنتاجية وتطور المؤسسة مرهون بهم فإن ذلك سيولد لديهم حب العمل وزيادة إنتاجيتهم .
- بالرغم من بعض المشاكل والصعوبات التي تطرح في قياس الإنتاجية بنوعيها الكلية والجزئية وكذا كفاءة العناصر المنتجة إلا أنها تساعد كثيرا في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسات الإنتاجية كما تعتبر هامة في ترشيد القرارات وتصحيح الانحرافات التي يتم قياسها عن طريق المدخلات والمخرجات دولة
- مساهمة العامل الواحد في الإنتاج في المتوسط (الإنتاجية المتوسطة للعمل)مرتفعة في المؤسسة الخاصة إذا ما قدرناها بالمؤسسة العمومية

2 اختبار الفرضيات :

الإنتاجية هي نسبة المدخلات والمخرجات وهذا مايثبت صحة الفرضية الأول

طرق قياس الإنتاجية كثيرة ومن هذه الطرق المدخلات والمخرجات وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية

ان الاقتصاد الوطني يتاثر بالايجابية وقوة الانتاجية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة

3 الإقتراحات:

- التكيف مع التغيير المستمر وإيجاد طرق ووسائل لجعل الإجراءات و الإستراتيجيات متوافقة بصورة مستمرة مع التغيير في المدخلات والمخرجات
- إيجاد وتطبيق أليات مناسبة لمكافحة الإغراق السعري والنوعي للمنتجات صناعة التحويلية
- التوقع بتحقيق نمو جديدة في قطاع الصناعات التحويلية في السنوات المقبلة وضرورة دعم هذا القطاع الذي يعكس بالضرورة مدى قوة الاقتصاد الوطني في ظل خضم التطورات الاقتصادية العالمية واتجاه الدولة الي دعم إنتاجها المحلى

- دفع عجلة التصنيع في الجزائر على أساس تكاملي ومتوازن بما يتناسب مع إمكانيات وظروف البلد مع زيادة إسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة
- تشجيع الصناعة التحويلية في المناطق الريفية والأقل نموا وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم لتنشيط حركة التصنيع

4 أفاق البحث :

في الاطار النتائج التي توصلنا اليها من خلال دراستنا الاقتصادية والقياسية لنماذج دراسة القياسية الكلية والصناعة التحويلية تجلت لنا بعض النقاط وأفاق التي تفتح باب البحث لنا لبحوث لاحقة يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- أدخال عوامل نمو الصناعة التحويلية في النموذج القياسي
- بناء نماذج قياسية للأنتاجية على المستوى الكلى المحقق عن طريق كل مستوى
- نظرا لترابط علاقة بين عوامل الإنتاجية والإنتاجية في حد ذاته فإنه يمكننا معالجة موضوع بإستعمال النماذج الأنية والقياسية

قائمة المراجع :

قائمة المراجع

- إبراهيم عبد الحكيم ، "الكفاية الإنتاجية في الصناعة العربية" ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، العدد التاسع ، 1990 .

- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، ط1،مؤسسة الورق للنشر، عمان: الأردن، 2005.

- فايز الزعبي، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة الحديثة، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان :الأردن، 1997

- صلاح الشنواني، التطور التكنولوجي للمنشأة الصناعية، شركة جلال للطباعة، العامرية، الإسكندرية،مصر 2000

- خالص صافي صالح ، "الإنتاجية و تأثيراتها على الربحية في المؤسسة الصناعية" – مع تطبيق لاختيار النتائج في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية في 17 العراق مند تأسيسها لغاية 1980 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000 ،

- عبد الغفور حسن كنعان المعماري ،" اقتصاديات الإنتاج الصناعي "، دار وائل للنشر ، الطبعة 1 ، عمان ، الأردن ، 2010 .

-عادل رمضان الزيادي ، بحث مقدم في إدارة الموارد البشرية ، قسم إدارة الأعمال ، جامعة عين الشمس ، مصر ، 2005.

- زدون جمال. الانتاجية الكلية ومحدداتها على المستوى الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980 – 2013 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات ابطاء موزعةARDL . مجلة الإبتكار والتسويق.العدد الرابع

- نشرة الاحصائيات الوطنية العربية العدد التاسع

قائمة الملاحق :

الملحق رقم (01): مخرجات برنامج eviews لبعض الإحصاءات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(SLRN)
Selected Model: ARDL(3, 3, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/29/21 Time: 17:56
Sample: 1985 2020
Included observations: 33

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.93233	3.067370	6.498181	0.0000
SLRN(-1)*	-3.297811	0.495361	-6.657393	0.0000
PRODT(-1)	3.237044	0.485533	6.666989	0.0000
INF(-1)	0.017086	0.005609	3.046210	0.0077
D(SLRN(-1))	1.270411	0.348132	3.649221	0.0022
D(SLRN(-2))	0.295730	0.195984	1.508953	0.1508
D(PRODT)	-1.688140	0.809693	-2.084914	0.0535
D(PRODT(-1))	-5.363259	1.122672	-4.777227	0.0002
D(PRODT(-2))	-2.851510	1.201833	-2.372633	0.0305
D(INF)	-0.012699	0.006303	-2.014768	0.0611
D(INF(-1))	-0.013611	0.006038	-2.254397	0.0385
D(INF(-2))	-0.007204	0.005521	-1.304736	0.2104

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRODT	0.990573	0.023916	41.04302	0.0000
INF	0.005181	0.001613	3.212446	0.0054
C	6.056108	0.125019	48.34541	0.0000

EC = SLRN - (0.9905*PRODT + 0.0052*INF + 6.0561)

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج eviews لبعض الإحصاءات

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(SLRN)
Selected Model: ARDL(3, 3, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/29/21 Time: 17:57
Sample: 1985 2020
Included observations: 33

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SLRN(-1))	1.270411	0.297161	4.275159	0.0006
D(SLRN(-2))	0.295730	0.162868	1.815765	0.0882
D(PRODT)	-1.688140	0.606698	-2.782504	0.0133
D(PRODT(-1))	-5.363259	0.930993	-5.760796	0.0000
D(PRODT(-2))	-2.851510	1.008957	-2.826196	0.0122
D(INF)	-0.012699	0.005025	-2.527191	0.0224
D(INF(-1))	-0.013611	0.005091	-2.673744	0.0166
D(INF(-2))	-0.007204	0.004547	-1.584320	0.1327
CointEq(-1)*	-3.298812	0.429840	-7.672177	0.0000

R-squared	0.880690	Mean dependent var	0.045103
Adjusted R-squared	0.809104	S.D. dependent var	0.264400
S.E. of regression	0.115520	Akaike info criterion	-1.191635
Sum squared resid	0.266899	Schwarz criterion	-0.602102
Log likelihood	32.66198	Hannan-Quinn criter.	-0.993275
Durbin-Watson stat	2.390533		